

نشرة صحفية

حظر

يجب عدم اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو الإذاعية أو الإلكترونية قبل 12 حزيران/يونيه 2019، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت نيودلهي، 2/00 يوم 13 حزيران/يونيه 2019 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2019/16*
Original: English

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا يتحدى الركود العالمي، ويرتفع بنسبة ١١ في المائة - تقرير
الأمم المتحدة

الاتفاق التجاري القاري النطاق يبشر بالخير فيما يخص مستقبل الاستثمار في أفريقيا

ازدهار المناطق الاقتصادية الخاصة يزيد من تعزيز الآفاق

نجت أفريقيا من الانخفاض العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر إذ ارتفعت التدفقات إلى القارة لتصل إلى ٤٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة ١١ في المائة عن السنة السابقة، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد ٢٠١٩.

واستند هذا الارتفاع إلى تزايد الطلب على بعض السلع الأساسية وارتفاع مقابل في أسعارها، فضلاً عن نمو الاستثمار الذي لا يبحث عن الموارد في عدد قليل من الاقتصادات.

وعلى الرغم من تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الاقتصادات الكبيرة في القارة - مثل نيجيريا ومصر - فقد فاقته التدفقات إلى اقتصادات أخرى، وعلى الأخص إلى جنوب أفريقيا.

* جهة الاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 58 28,

+41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, <https://unctad.org/press>

لتلقي نشراتنا الصحفية، الرجاء التسجيل على الرابط:

<https://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx>

وحسبما قاله الأمين العام للأمم المتحدة، "سيعزز اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التعاون الإقليمي. وهذا، إلى جانب التوقعات المتفائلة، يبشر بالخير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة".

شمال أفريقيا

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة ٧ في المائة لتصل إلى ١٤ بليون دولار.

وتقلصت الاستثمارات في مصر (انخفضت بنسبة ٨ في المائة لتصل إلى 6.8 بليون دولار)، ولكن البلد ما زال أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.

وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب بنسبة ٣٦ في المائة ليصل إلى 3.6 بليون دولار على خلفية استثمارات كبيرة في القطاع المالي وقطاع صناعة السيارات.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والجنوب الأفريقي

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ١٣ في المائة لتصل إلى ٣٢ بليون دولار، مستعيدة بذلك ما فقدته بعد الانكماشات المتعاقبة في السنتين السابقتين.

وشهد الجنوب الأفريقي أكبر تحول إذ انتعشت التدفقات لتصل إلى 4.2 بليون دولار بعد سحب صاف للاستثمارات بلغ 925 مليون دولار في السنة السابقة.

وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا عن الضعف ليصل إلى 5.3 بليون دولار، رغم أن ذلك يعزى أساساً إلى التحويلات بين الشركات من جانب مستثمرين مستقرين.

وظلت أنغولا سلبية (-5.7 بليون دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى تحويل شركات النفط والغاز الأموال إلى الشركات الأم عن طريق القروض بين الشركات.

شرق أفريقيا

ظل الاستثمار الأجنبي المباشر ثابتاً عند ٩ بليون دولار في شرق أفريقيا، وهي أسرع المناطق نمواً في القارة.

وأنت إثيوبيا على رأس المنطقة، حتى بعد تراجع التدفقات إلى البلد بنسبة ١٨ في المائة لتصل إلى 3.3 بليون دولار.

وارتفعت التدفقات إلى كينيا بنسبة ٢٧ في المائة لتصل إلى 1.6 بليون دولار بفضل الاستثمار في قطاعات متنوعة، بما في ذلك الصناعة التحويلية والضيافة والمواد الكيميائية والنفط والغاز.

غرب أفريقيا

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة ١٥ في المائة ليصل إلى 9.6 بليون دولار، ويعزى ذلك أساساً إلى نيجيريا حيث هبطت التدفقات بنسبة ٤٣ في المائة لتصل إلى 2 بليون دولار.

وانخفضت التدفقات أيضاً إلى غانا، وإن كان ذلك بنسبة أكثر اعتدالاً بلغت 8 في المائة لتصل إلى 3 بليون دولار.

استشراف المستقبل

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية بتوسيع نطاق أنشطتها في أفريقيا، ولكن المستثمرين من البلدان المتقدمة النمو ما زالوا يشكلون الجهات الفاعلة الرئيسية.

واستناداً إلى البيانات حتى عام ٢٠١٧، تأتي فرنسا على رأس المستثمرين في أفريقيا، على الرغم من أن مخزونها من الاستثمار ظل إلى حد بعيد دون تغيير منذ عام ٢٠١٣، تليها هولندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين.

ومن المتوقع أن يؤدي الطلب المتزايد على السلع الأساسية، وأفريقيا منتج رئيسي لها، وما يقابله من ارتفاع في أسعار هذه السلع، إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة في عام ٢٠١٩.

ومن شأن توثيق التكامل الإقليمي بمساعدة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن يجلب أيضاً مزيداً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولئن كان من المرجح أن يستمر الاستثمار في الصناعات التحويلية والخدمات، فإن من المتوقع أن يقتصر ذلك على عدد قليل من البلدان في شمال أفريقيا وجنوبها، ومحاور الصناعة التحويلية الناشئة في شرق أفريقيا.

المناطق الاقتصادية الخاصة تعزز الآفاق

يمكن أن يصبح العدد المتزايد من المناطق الاقتصادية الخاصة عاملاً آخر لجذب الاستثمار إلى القارة في السنوات المقبلة.

وهناك حسب التقديرات 237 منطقة اقتصادية خاصة في أفريقيا، بعضها لا يزال قيد التشييد، إلى جانب أكثر من ٢٠٠ منطقة مشاريع وحيدة (ما يسمى النقاط الحرة).

وتعمل المناطق الاقتصادية الخاصة في ٣٨ اقتصاداً من اقتصادات القارة البالغ عددها 54، مع وجود أكبر عدد منها في كينيا (٦١).

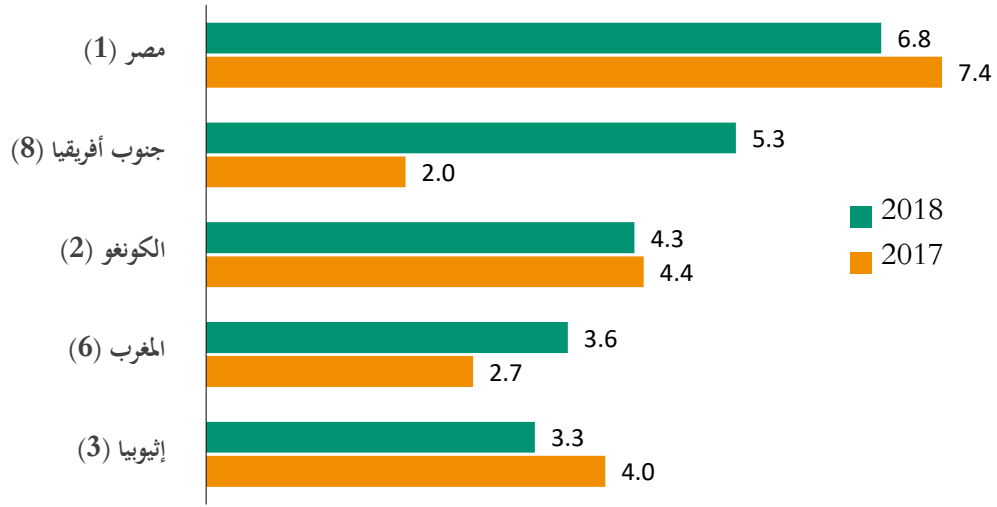
وتضم كل الاقتصادات الثلاثة الأكبر حجماً في القارة - نيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر - برامج مناطق اقتصادية خاصة جد متطورة.

ولم تنشئ عدة اقتصادات أصغر حجماً أطراً للمناطق الاقتصادية الخاصة إلا في العقد الماضي وتضم عموماً عدداً أقل من المناطق.

ويفسح تعزيز التعاون الإقليمي أيضاً المجال لإنشاء مناطق إقليمية وعابرة للحدود أكثر طموحاً.

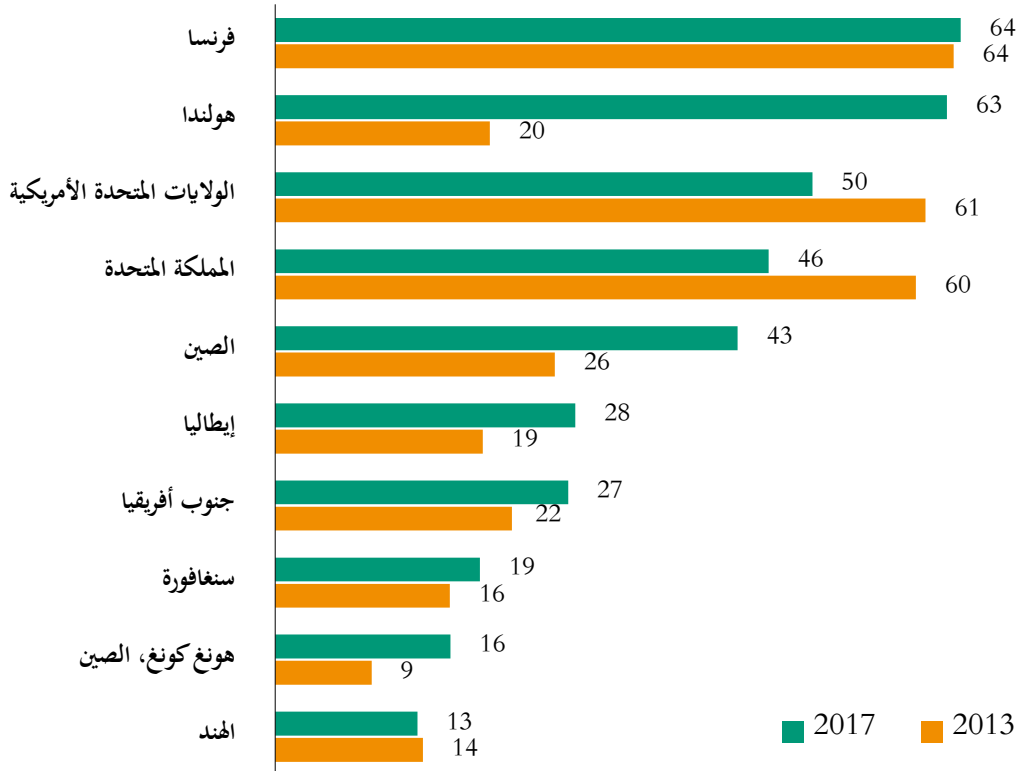
وفي عام ٢٠١٨، أطلقت بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي منطقة اقتصادية خاصة تغطي المناطق الحدودية للبلدان الثلاثة. وبالمثل، أعلنت إثيوبيا وكينيا مؤخراً عزمهما على تحويل منطقة مويل إلى منطقة تجارة حرة عبر الحدود.

الشكل ١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأفريقية: الجهات الخمس الأكثر استفادة (بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2019.

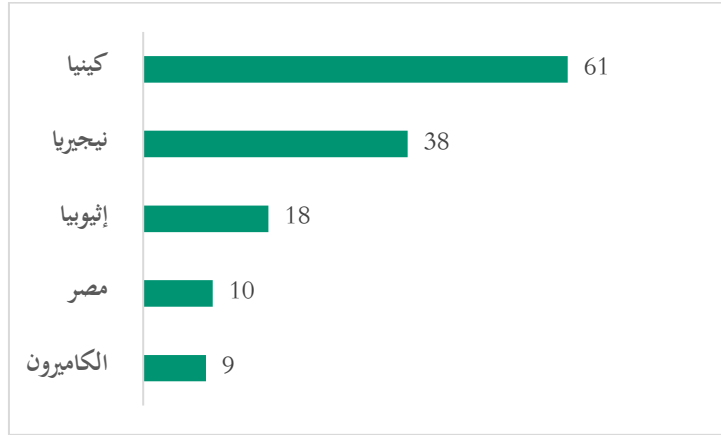
الشكل 2- الاقتصادات الأكثر استثماراً في أفريقيا، ٢٠١٣ و ٢٠١٧ (بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2019.

ملاحظة: تستند الأرقام الواردة في هذا الشكل إلى بيانات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان الشريكة.

الشكل 3- أفريقيا: الاقتصادات التي تضم أكبر عدد من المناطق الاقتصادية الخاصة، ٢٠١٩
(عدد المناطق)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2019.

*** ** ***